



بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

كلمة

الأخ ، عبد الرحمن محمد شلقم
أمين اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي

أمام

جمعية الأمم المتحدة للألفية

نيويورك في 8 ، 9 ، 2000

لرجاء المراجعة عند الإلقاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،

ونحن نلتقي في هذا المحفل التاريخي في محاولة إنسانية لصياغة رؤية سوية لمستقبل البشرية في الألفية القادمة: نعبّر عن الأمل في أن يكون القرن الماضي بكل ما حققه من تطور علمي، وتقدم في كل المجالات، وبكل ما خلفه من آثار سلبية على البشر والبيئة، أن يكون ذلك دليلاً نهدي به لرسم الأمل، والحلم في عالم خال من الظلم والإستغلال، وتدمير الطبيعة، وتخريب الأرض، وتهميش الملايين وتجاهل حقوقهم.

ونحن نرى أن الركيزة الأساسية التي يجب أن نؤسس عليها عالم الألفية القادمة هي - المساواة بين البشر ومنع كل أشكال التمييز، وأن يكون الإنسان هو " للوحدة " الأكثر قيمة وتقديراً على هذه الأرض، ونأسسها على ذلك يجب أن يولى للطفل العناية الأكثر في التعليم وفي الصحة وفي التربية، وأن توفر له الظروف التي تؤهله لأن يكون إنساناً سوياً حراً مبدعاً وقوياً، يترعرع في كنف عائلة يسودها التوازن. وهذا يستدعي سن قوانين تحفظ حقوق الطفل والأم، وأن يكون للإنسان بيته، وأن يكون شريكاً فيما ينتجه، وأن لا تكون الحاجات الأساسية للإنسان مادة للإتجار كالغذاء والدواء، وأن لا تصبح حقوق الإنسان، مادة للإرتزاق. وحتى لا يعود الإستعمار يجب أن تقدم النول المستعمرة للشعوب التي إستعمرتها تعويضاً عن التكيل الذي ألحقته بها والتدمير الذي سببته لبيئتها، وتعويضاً عن ما نهبت من مواردها وممتلكاتها الثقافية.

لقد كان الهدف من إنشاء محكمة جنائية دولية هو معاقبة المرتكبين. لأشد الجرائم خطورة على الأمن الدولي، لكن نظام روما الأساسي أعد لمحكمة الضعفاء فقط، وهذا النظام لا يمكن القبول به أو التوقيع والتصديق عليه إلا إذا تم تعديله حتى يضمن محاكمة جميع مرتكبي أعمال العدوان، ومهربي المخدرات وشركائهم في تجارتها، والمسؤولين عن المذابح الجماعية للأبرياء والمعتدين على القوات الدولية.

إن إتفاقية "أوتوا" للألغام المضادة للأفراد تعالج فقط أسلحة بسيطة محدودة، ونحن كأحد شعوب العالم الثالث، ندين ليس لدينا القدرة للدفاع عن حدودنا ودخل أراضيها ضد الأقوياء الذين يمتلكون حاملات الطائرات والطائرات المزودة جوا بالوقود، نرى أن هم الإنسانية وإهزيمتها يجب أن ينصب على تدمير الأسلحة النووية والكيميوية والجرثومية والصواريخ الباليستية وليس على الألغام التي هي أبسط أنواع الأسلحة.

نقد إتخذ الإرهاب أشكالاً عديدة، فالعقوبات إرهاب، والديون إرهاب، وإستخدام القوة الغاشمة والتهديد بإستخدامها إرهاب، والأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل إرهاب، وشروط المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة للتجارة العالمية إرهاب، ولكي يتصدى للمجتمع الدولي للإرهاب ينبغي أولاً وقبل كل شيء، تعريفه وتحديد الأسباب الكامنة وراء الإرهاب وأعمال العنف وفي هذا يجب: -

أولاً: التفريق بين الإرهاب في صورته المختلفة، وبين كفاح الشعوب من أجل الحرية، وكفاح الجماعات المضطهدة ضد مضطهديها الذي يعتبره البعض إرهاباً.

ثانياً: التعهد من قبل جميع الدول بقبول عودة كل المنفيين واللاجئين إلى أوطانهم، وعدم التعرض لهم ومساعدتهم على الإستقرار.

ثالثاً: تعويض الشعوب والعائلات والأفراد ضحايا الإرهاب والعنف.

رابعاً: إطلاق سراح المختطفين والمعتقلين، وتسليم جميع المطلوبين من الشرطة الدولية.

وما لم يتم الإتفاق على كل هذه الأمور، فمن المؤكد أنه لن تكون هناك أي جدوى من وراء التوقيع والتصديق على أية معاهدة أو إتفاقية دولية بشأن الإرهاب الدولي.

إن تحقيق عالم تسوده الرفاهية، يتطلب الإلتزام بتنفيذ الإتفاقيات الدولية في مجال رعاية الأمومة وللطفولة وحمايتها، وتحقيق عالم خال من نوازح العدوان، يستدعي تحريم جميع مظاهر العنف. وللوصول الى عالم خال من الأوبئة والأمراض فيجب للتصدي بحزم للأمراض الخطيرة، كالسرطان وفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وشلل الأطفال والملاريا، وأن تتظافر الجهود لمكافحة وعلاج وتعاطي السموم البيضاء. ولحماية كوكبنا من الأخطار التي تهدده، فيجب العمل على إيقاف التصحر والقضاء على الآفات الزراعية، وينبغي إيجاد نظام لتحلية المياه بأقل تكلفة، وإقامة نظام عالمي للري، يمنع تدفق مياه الأنهار والأمطار والثلوج الى المحيطات والبحار وتأمين توزيعها على اليابسة. وتأمين إنتاج أكبر قدر ممكن من الغذاء.

ولتنفيذ جميع هذه الإقتراحات، فإننا نقترح إنشاء صندوق دولي تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، تساهم فيه كافة الدول حسب إمكانياتها الى جانب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمتاسبة.

إن الوفاء بالإحتياجات الخاصة بأفريقيا، تستوجب الكف عن إستغلال مواردها، والتوقف عن سرقة خيراتها، وإهدال ثرواتها، والتوقف عن التدخل في شؤونها الداخلية، وفرض مفاهيم خارجية غريبة عن تقاليدها وثقافتها، كما يستدعي أن تقوم الدول التي إستعمرت أفريقيا وإستعبدت شعوبها بتقديم الإعتذار لها، ونفع التعويض الكامل عن ما لحق بها من جراء الإستعمار.

إننا نرى بأن منظمة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تلعب دورا فعالا في معالجة التحديات التي قرصتها المشاكل الدولية المختلفة، إلا بإصلاح جذري يتفق مع ما ورد بميثاقها. ولهذا يجب أن تكون قرارات الجمعية العامة هي الملزمة، وأن تكون للجمعية العامة سلطة مراقبة ومحاسبة أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مجلس الأمن، الذي يجب أن يكون أداة لتنفيذ قرارات الجمعية للعامة، وأن تصادق على ما يعتمده من قرارات. ويجب إعادة النظر في امتياز النقض إما بالغائه أو تعميمه.

ولكي تتابع المنظمة تنفيذ ما وضعت من خطط وبرامج فإننا نقترح إنشاء لجنة دولية تتبع الأمم المتحدة وتكون لها لجان فرعية تغطي معظم بقاع العالم، وتزود هذه اللجان بالصلاحيات والإمكانات اللازمة، من أجل القيام بمهام التفتيش والتنفيذ والمتابعة لبرامج الأمم المتحدة.

هذه هي رؤيتنا لما يجب أن يكون عليه العالم في الألفية الثالثة. ونحن على قناعة تامة بأن تطبيق ما طرحناه من مبادئ وقيم، وتنفيذ ما قدمناه من مقترحات سيكون كفيلاً حتماً، بإقامة عالم يتحقق فيه الأمن والسلام، ويتعزز فيه الاستقرار وينعم بالرفاهية، ويندحر منه المرض والجهل والفقر، وتحترم فيه إرادة الشعوب أولاً وأخيراً.

وشكراً السيد الرئيس...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركته،،،